



EMBASSY OF THE UNITED STATES

RIYADH • SAUDI ARABIA



المملكة العربية السعودية

الجزء 1

إن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية نظام ملكي يحكمه آل سعود، ويقوم النظام القانوني فيها على تفسير البلاد للشريعة الإسلامية. تولى الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود العرش في سنة 2005. وعلى الرغم من تحقيق بعض التحسن، يظل سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان ضعيفاً. تمت معظم المحاكمات في قاعات مغلقة، ولا يوجد عادة محامون يمثلون المتهمين؛ كذلك كان استقلال القضاء غائباً. وظهرت تقارير عن أن السلطات ارتكبت إساءات جسدية ضد السجناء وعذبتهن. وقيل إن وزارة الداخلية سعت إلى إلغاء الحظر على استخدام التعذيب من جانب ضباط الشرطة، وصرفت من الخدمة بعض الضباط لعدم التزامهم بهذا الحظر. وكان من بين التحسينات مزيد من الاهتمام وسائل الإعلام بتجاوزات الشرطة الدينية، وتصریحات صدرت أخيراً عن الملك أيد فيها الحوار بين الأديان بحيث يضم زعماء مسلمين ومسحيين ويهود. ووُقعت حالات من إيقاع الألم الشديد عن طريق عقوبات جسدية وضرب وإساءات أخرى، بإذن من القضاء. ولا تعرف الحكومة قانونياً بحرية الدين أو توفر حماية لها، كما أنها تحظر رسمياً ممارسة أي دين غير الإسلام أو الدعوة إليه أو التحول إليه. وكان التمييز على أساس نوع الجنس، والدين والطائفة والعنصر أو الأصل العرقي شائعاً. وواصلت الشرطة الدينية إساءة معاملة المحتجزين والاعتقال والاحتجاز والحبس العشوائي، مع منع المحتجزين أحياناً من الاتصال بالخارج. وتوفي عدة أشخاص بعد الضرب الذي تلقوه بينما كانت الشرطة الدينية تحتجزهم. وكانت الحكومة تفرض قيوداً على حرية التجمع والحرية النقابية وحرية التنقل. وظللت القيود المفروضة على حقوق العمال الأجانب تشكل مشكلة حادة، وكذلك الفساد وغياب الشفافية الحكومية.

يوجد في البلاد 178 مجلساً بلديّاً، وكل أعضائه من الرجال، نصفهم انتخب في نيسان (أبريل) 2005، والنصف الآخر تم تعيينه في كانون الأول (ديسمبر) 2005، وتؤدي المجالس واجبات إدارية محدودة، وتستعرض الموازنات، وتقدم توصيات إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية. ومن بين التحسينات التي أدخلت تقليل القيود الحكومية على التغطية الإعلامية لقضايا معينة، من بينها الشكاوى ضد الحكومة، ورفع الحظر الذي كان مفروضاً على عدة كتب.

الجزء 2

تسعى الولايات المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، إلى تسهيل تطور دولة مستقرة ومتداولة وشفافة وخاضعة للمسائلة، تتمثل بمعايير حقوق الإنسان الدولية وتسمح لمواطنيها بالمشاركة في العملية السياسية. وتواصل الولايات المتحدة الفاعل بنشاط مع الحكومة للسماح بمشاركة أوسع في عملية صنع القرار، ودعم المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وزيادة مستوى المساءلة الحكومية، وتعزيز الحريات الدينية، وضمان حقوق الأقليات العرقية والدينية والنساء والعمال الأجانب وخدم المنازل. وتقوم الولايات المتحدة، من خلال آليات مثل الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، بتشجيع جهود الحكومة لتنفيذ إصلاحات لمكافحة التطرف وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية.

الجزء 3

تحث الولايات المتحدة الحكومية باستمرار على النهوض بالمشاركة السياسية والشفافية والمساءلة في الحكومة. ويعقد مسؤولون أمريكيون اجتماعات منتظمة مع هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ويشجعون أعمالها، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي لا تعرف بها الحكومة، مثل جمعية حقوق الإنسان أولاً. ويشارك مسؤولون أمريكيون في اجتماعات المنظمات المدنية، ومن بينها حوارات الطاولة المستديرة لمناقشة الإصلاحات السياسية الداخلية في قضايا مثل زيادة أهمية مجلس الشورى والمجالس البلدية، أو حقوق المرأة والأقليات.

وتواصل حكومة الولايات المتحدة استخدام التبادل من أجل تعزيز القيم الديمقراطية. إذ ترعى الولايات المتحدة، من خلال برنامج القيادة للزوار الدوليين، مشاركة أفراد من الحكومة والمجتمع المدني في ندوات في الولايات المتحدة تركز على مواضيع مثل سيادة القانون في الإصلاح القضائي، والتعليم الديني والعمومي في الولايات المتحدة، والانتخابات الأمريكية، وإدارة المنظمات غير الحكومية، والديمقراطية القائمة على المشاركة، والحريات المدنية، والقيادة الشبابية، والتطور. وتتوفر الولايات المتحدة برامج التبادل والتدريب لدعم قيام نظام قضائي مستقل، ومشاركة المجتمع في عملية صنع القرار الحكومي، والصحافة التحقيقية، والديمقراطية على مستوى الجماهير، وقضايا الصحة النسائية. وتواصل الولايات المتحدة تشجيع تنمية المجتمع المدني من خلال برامج للمتحدين الأمريكيين برعاية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني المحلية. وفي آذار (مارس) 2008، بدأت الولايات المتحدة برنامج تبادل إعلامي مع مضيفين لبرامج الحوار الإذاعي والتلفزيوني، للمساعدة على شحذ مهاراتهم المهنية وتشجيع الاعتدال ودعم القيم الديمقراطية ومكافحة الأفكار المتطرفة الشائعة.

وتدعى المساعدة الخارجية الأمريكية برامج توفر التدريب المتواصل على المهارات السياسية، بما في ذلك في مجال الإصلاح القانوني، لنساء يمكن أن يصبحن مرشحات في الانتخابات أو ناشطات في تنظيم الحملات الانتخابية. وتخطط الولايات المتحدة لدعم التدريب الذي يهدف إلى الإسهام في مشاركة أوسع في نشاطات الحكومة من جانب مجلس الشورى والمجالس البلدية البالغ عددها 178 مجلساً.

الجزء 4

تدعو الولايات المتحدة باستمرار إلى مناصرة الحريات الدينية، المقيدة بشكل حاد جداً في البلاد. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، أعادت وزيرة الخارجية الأمريكية تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة تثير الانتهاكات الجسيمة للحريات الدينية التي تقع فيها قلقاً خاصاً. ويثير السفير ومسؤولون أمريكيون كبار آخرون موضوع الحريات الدينية بانتظام مع كبار المسؤولين الحكوميين. كما تشجع الولايات المتحدة المسؤولين الحكوميين على توفير الحماية للعبادة الدينية لغير المسلمين في الأماكن الخاصة، والقضاء على التمييز ضد الأقليات الدينية، والترويج للتسامح تجاه غير المسلمين وتجاه المسلمين الذين لا يتبعون التفسير الضيق للمذهب الحنفي في الإسلام والذي يجري تطبيقه في المملكة. وتؤيد الولايات المتحدة التدابير التي تدعى إلى التسامح الديني وتحسين معايير حقوق الإنسان ومساءلة الدولة. ومن بين القضايا التي تواصل الولايات المتحدة إثارتها في الاجتماعات الخاصة قضية الجهود التي تبذلها الحكومة لمراجعة وتحديث الكتب المدرسية لنزع كل المقاطع المناقضة للتسامح التي تدعو إلى العنف أو تقلل من شأن الأديان الأخرى أو تروج لكراسيها، أو تشجع معاداة مذاهب إسلامية أخرى. ويتوقع أن تكتمل هذه الجهود قبل بداية السنة الدراسية 2008. وتروج للتسامح الديني عدة برامج ضمن برنامج القيادة للزوار الدوليين وبرامج الزائر الدولي الاختياري وبرامج المتحدين الأمريكيين.

كما تشجع الولايات المتحدة الحكومة على زيادة وعي الجمهور بظاهرة إساءة المعاملة التي يتعرض لها العاملون الأجانب، خاصة خدم المنازل، وتوسيع نطاق الأنظمة التي تحمي العمال لتشمل كذلك تلك المجموعة من العمال الوافدين بعينها. وتدعم الولايات المتحدة إلى تحسين طويل المدى لأوضاع العمال الأجانب وحقوقهم القانونية في ظل قانون العمل. كما تعمل الولايات المتحدة، بالتنسيق مع حكومات دول المصدر، على تحسين الحماية القانونية للعمال الأجانب، ومنع الاتجار بالبشر، وحماية ضحايا الاتجار، والتحقيق في المتاجرين ومقاضاتهم.

وتواصل الولايات المتحدة توفير التعليم والتدريب للجيش لزيادة وعيه بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان ودعم احترام أكبر لمبدأ السيطرة المدنية على الجهاز العسكري ومبدأ سيادة القانون. وأنشاء قيامها بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في تشرين الأول (أكتوبر) 2007، شهدت السيدة الأولى لورا بوش مراسم التوقيع على مشروع الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط للتوعية والبحوث في مجال مكافحة مرض سرطان الثدي. ويعتبر هذا المشروع أول برنامج للتعاون المشترك بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في المعركة ضد السرطان.